

Distr.: General
10 January 2014
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وتعزيز القدرات

تقرير الخبير المستقل بحالة حقوق الإنسان في مالي، سليمان بالدو

موجز

يتضمن هذا التقرير، عملاً بالقرار ١٨/٢٢ لمجلس حقوق الإنسان، معلومات عن الزيارة الأولى للخبير المستقل إلى مالي، في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويغطي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فينظر في الوضع السياسي والأمني كما ينظر في الإصلاحات المؤسسية التي أجرتها مالي منذ خروجها من الأزمة العميقة التي اندلعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ نتيجة قيام مجموعات مسلحة بالسيطرة على شمال البلد، ثم إعادة النظام الدستوري إلى البلد.

ويورد الخبير المستقل أيضاً معلومات عن حالة انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، ولا سيما عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاختفاء القسري، والاعتصاب، والسرقة، وعمليات التوقيف والاحتجاز التعسفية، وأعمال التعذيب، وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي ترتكبها القوات المسلحة المالية والجماعات المسلحة في البلد.

ورغم الأسباب المعقدة وراء الصراع القائم بين الحكومة والجماعات المسلحة في شمال البلد، وانعدام الثقة الناجم عن الأحداث التاريخية المختلفة التي تخللت هذا الصراع، أظهرت الجهات المعنية رغبتها السياسية في إيجاد حلول دائمة للأزمة المتعددة الأبعاد التي زعزعت مالي. ويجب أن تثابر الجهات المالية الفاعلة على البحث عن حلول متفاوض عليها لمشاكل الحوكمة التي يواجهونها، وأن تحث في الوقت نفسه جيرانها في الساحل والمغرب العربي والمجتمع الدولي على التعامل بجدية مع مشاكل الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب التي تهدد بزعزعة الاستقرار ليس فقط في مالي وإنما في دول المنطقة أيضاً.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10116 300114 070214



* 1 4 1 0 1 1 6 *

وكشفت الأزمة الحالية عن الأسباب الجذرية للوضع الذي كاد أن يؤدي إلى انهيار الدولة: تردّي حالة المؤسسات العامة منذ سنوات عدة، بما فيها المؤسسات العاملة على فرض سيادة القانون، مما أدى إلى استشراف الفساد وترسيخ الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى الملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم والتجاوزات الأكثر خطورة المرتكبة أثناء الأزمة الأخيرة، سيتطلب توطيد السلام في مالي إصلاح قطاعي العدالة والأمن، ومكافحة الفساد المستشري في صفوف الموظفين نتيجة أعمال التهريب الدولية والإجرام الاقتصادي في الشمال، كما سيتطلب إصلاحات مؤسسية أخرى.

وعلى الصعيد الأمني، نجحت الحملة العسكرية الدولية وعمليات القوات المالية المسلحة في تشتيت شمل الجماعات المسلحة والجهاديين دون القضاء عليهم بالكامل. فقد أعادت هذه الجماعات تنظيم صفوفها ولم يمض أقل من شهر على الانتخابات الرئاسية حتى شنت هجمات على أهداف عسكرية ومدنية في الشمال. وتسبب أيضاً الجو المشحون بين القوات المالية المسلحة والجماعات المسلحة المنتشرة في الشمال في اشتباكات مميتة، وذلك مع أن هذه الجماعات وقّعت اتفاق سلام أولي مع الحكومة. ويلاحظ الخبير المستقل ما تخلفه الهجمات الإرهابية واستئناف العمليات العسكرية من آثار وخيمة على حالة حقوق الإنسان وعلى إعادة بسط سلطة الدولة في الشمال. ويدعو الخبير المستقل مالي إلى تسريع التفاوض من أجل وضع برنامج عادل وموثوق به لإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، وإعادة إدماج المقاتلين القدامى في المجتمع.

وقد خطى القضاء المالي خطوة هامة باتجاه إعادة إحلال سيادة القانون والاعتراف بحقوق الضحايا وأسرههم عندما بدأ بفتح تحقيقات وإجراء ملاحقات قضائية مستقلة بشأن حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي كان معسكر كاتي مسرحاً لها في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢ وفي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويدعو الخبير المستقل مالي إلى حماية استقلالية قضاؤه ومدّه بالوسائل المادية والتقنية واللوجستية التي يفتقر إليها بشدة لإجراء تحقيقات معمقة في الجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة المالية أثناء أزمة الشمال. وستعين على الحكومة المالية أن تقوم بحشد الوسائل اللازمة لضمان الأمن الشخصي لأعضاء المنظومة الجنائية المكلفين بمعالجة الملفات الحساسة المتعلقة بالجريمة الدولية، وبإفلات كبار المسؤولين المدنيين أو العسكريين من العقاب أو بفسادهم، وبجالات الإرهاب الدولي.

ويشير الخبير المستقل إلى قرار الحكومة المالية الرامي إلى إعادة هيكلة لجنة الحوار والمصالحة من أجل توسيع نطاق ولايتها لتضمينها عنصري الحقيقة والعدالة. ولا بد من الاسترشاد بكل هذه المبادئ لتمكين الماليين من مواجهة ماضٍ مثقل بالتهميش الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي لبعض المناطق والجماعات المحلية في هذا البلد الذي يعد من أفقر البلدان في العالم.

وبما أن المظالم التاريخية التي عانى منها بعض شعوب الشمال أدت إلى اندلاع حالات تمرد مسلح مكررة تعقبها أعمال انتقامية جماعية في بعض الأحيان، فإن من شأن آليات العدالة الانتقالية أكثر من غيرها، في حال أدت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة مهامها جيداً، أن تساعد المالمين على تسوية مظالم الماضي والاعتراف بحق الضحايا في العدالة والتعويض وضمنان عدم تكرار الانتهاكات المخلة بحقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٥	٧-١	مقدمة - أولاً -
٦	٤٠-٨	الوضع العام للبلد - ثانياً -
٦	١٤-٨	ألف - تحديات استعادة النظام الدستوري
٧	٢١-١٥	باء - التحديات الأمنية في الشمال
٩	٢٦-٢٢	جيم - تحديات إعادة بسط سلطة الدولة
١٠	٤٠-٢٧	دال - تحديات مكافحة الإفلات من العقاب
١٢	٩٠-٤١	وضع حقوق الإنسان - ثالثاً -
١٢	٥٦-٤١	ألف - الحقوق المدنية والسياسية
١٦	٦٢-٥٧	باء - التزايدات بين الجماعات المحلية وداخلها
١٧	٦٨-٦٣	جيم - العنف الممارس ضد المرأة
١٩	٧٢-٦٩	دال - وضع الأطفال
١٩	٧٩-٧٣	هاء - حالة السجن
٢١	٨٢-٨٠	واو - اللاجئون والمشردون داخلياً
٢١	٩٠-٨٣	زاي - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٣	٩٨-٩١	الاستنتاجات والتوصيات - رابعاً -
٢٣	٩٣-٩١	ألف - الاستنتاجات
٢٤	٩٨-٩٤	باء - التوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- يقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٨/٢٢ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ الذي أنشأ المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي لفترة سنة واحدة وطلب إليه تقديم تقرير خلال دورته الخامسة والعشرين.
- ٢- ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ويتضمن معلومات عن الزيارة الأولى التي أجراها الخبير المستقل إلى مالي في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويستند إلى معلومات مستقاة من السلطات الحكومية والدينية ومن الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة ومن منظمات غير حكومية وطنية ودولية وكذلك من شهود انتهاكات حقوق الإنسان وضحاياها.
- ٣- ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه للحكومة المالية التي يسرّت إقامته في البلد ولقاءاته مع السلطات الوطنية والمحلية. فقد التقى الخبير المستقل بالسلطات العليا في البلد. وهو ممتن لرئيس الجمهورية، السيد إبراهيم بوبكر كيتا، لتخصيصه الوقت اللازم ليعرض عليه رؤيته فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مالي.
- ٤- وتحدّث الخبير المستقل أيضاً إلى رئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير المصالحة الوطنية وتنمية مناطق الشمال، ووزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير الأمن، ووزير الإدارة الإقليمية، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية والإنسانية، ووزير التربية الوطنية، ووزير الصحة والنظافة العامة.
- ٥- والتقى الخبير المستقل أيضاً بالمدعي العام، وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في مالي، ورئيس لجنة الحوار والمصالحة، ورئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والأحزاب السياسية، والجماعات المسلحة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة. كما قام بزيارة شمال البلد ولا سيما منطقتي كيدال وتمبكتو.
- ٦- واستمع الخبير المستقل إلى العديد من شهود انتهاكات حقوق الإنسان وضحاياها، سواء في باماكو أو في شمال البلد، وقام بزيارة أماكن احتجاز في باماكو حيث يحتجز من يدعى أنهم أعضاء جماعات جهادية فضلاً عن عناصر القوات المالية المسلحة الذين شاركوا في التمرد الذي اندلع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتحدّث أيضاً إلى وفد من اللاجئين الماليين الذين يعيشون في موريتانيا.
- ٧- ويعرب الخبير المستقل عن شكره بوجه خاص للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد ألبرت جيرارد كوينديرس، ونائبه المعني بالشؤون السياسية، السيد محمد باتيلي،

ولموظفي شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة العاملين في باماكو وتمبكتو وكيدال. وأضاف أن هذه الزيارة الأولى إلى مالي لم تكن لتكفل بالنجاح لولا الدعم التقني واللوجستي والأمني لمنظومة الأمم المتحدة في مالي.

ثانياً - الوضع العام للبلد

ألف - تحديات استعادة النظام الدستوري

٨- تخرج مالي تدريجياً من أزمة عميقة متعددة الأبعاد أدت إلى انهيار الدولة وخلفت آثاراً هائلة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والإنساني والاجتماعي والثقافي. وكان مركز هذه الأزمة هو شمال البلاد حيث أدى ضعف وجود الدولة على مدى سنوات عديدة إلى ظهور مختلف أنواع الأعمال الإجرامية كتجارة المخدرات والاتجار بالمهاجرين نحو أوروبا، ونشاط عمليات الاختطاف المربحة من أجل الحصول على فديات، والتداول غير القانوني لمختلف الأسلحة والبضائع القادمة من البلدان المجاورة.

٩- وفي هذه الأجواء، تمكنت مجموعات مسلحة مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعة أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا من احتلال شمال البلد في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإلى نزوح أعداد كبيرة من سكان الشمال باتجاه مناطق أخرى من مالي أو باتجاه البلدان المجاورة.

١٠- وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أدى تمرد اندلع في معسكر كاتي إلى الإطاحة بنظام الجنرال أمادو توماني توري مع أنه كان في نهاية ولايته. وقامت مجموعة من ضباط الصف بقيادة النقيب أمادو هايا سانوغو بتعليق النظام الدستوري والعملية الديمقراطية في البلد. وساهم هذا الوضع في تقسيم الطبقة السياسية وإضعاف اقتصاد البلد وتفتت المجتمع المدني وتجزئة قوات الدفاع والأمن. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، اندلعت اشتباكات عنيفة بين "قبعات حمراء" و"قبعات خضراء" في الجيش المالي في باماكو أسفرت عن مقتل وإصابة واختفاء الكثيرين. فقد اشتبهت القبعات الخضر، القريبة من النقيب أمادو هايا سانوغو، في تخطيط القبعات الحمراء، القريبة من الجنرال أمادو توماني توري، لانقلاب مضاد للإطاحة بالمجلس العسكري.

١١- وأفضى الاتفاق الإطاري المبرم في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والموقع تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى إنشاء مؤسسات انتقالية يرأسها ديونكوندا تراوري. أما المجلس العسكري فقد انسحب، بعد أن حكم لفترة وجيزة، إلى معسكر كاتي قرب باماكو إلا أنه احتفظ بنفوذ كبير داخل الحكومة الانتقالية وقوات الدفاع والأمن.

وقد سمح تدخل الجيش الفرنسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لدعم القوات الأفريقية عن طريق عملية سرفال بإيقاف تقدم الجماعات المسلحة الجهادية نحو الجنوب وبتحرير التجمعات الموجودة في شمال البلد.

١٢- وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقعت الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة في شمال مالي (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد، والقوات الوطنية للمقاومة)، في واغادوغو، الاتفاق الأولي الذي يمهّد للانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الجامعة في مالي. وسمح توقيع هذا الاتفاق بإجراء الانتخابات الرئاسية في يومي ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣ على جميع الأراضي المالية. وشكلت هذه الانتخابات مرحلة أساسية لخروج مالي من الأزمة واستعادة النظام الدستوري في البلد وتعزيز شرعية الدولة. ورغم التحديات العديدة التي فرضها ضيق المواعيد الانتخابية وهشاشة الظروف الأمنية، جرت الانتخابات في ظروف مرضية وجوّ هادئ وشهدت نسبة مشاركة استثنائية بلغت ٤٨ في المائة. وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، سلّم السيد سومايلا سييسي بزمته وتوجّه إلى منزل الرئيس المنتخب، السيد إبراهيم بوبكر كيتا، لتهنئته.

١٣- وأعلن رئيس الجمهورية، في خطاب تنصيبه، أن حل مشكلة الشمال ما زال أكثر الأولويات إلحاحاً. واتخذت الحكومة الجديدة، فور إنشائها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية وداخل كل مجتمع محلي، وإلى فتح باب الحوار مع الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى في الأزمة التي يعيشها شمال البلد، ولا سيما من خلال تنظيم المنتدى الوطني المعني باللامركزية في باماكو من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والمؤتمر الوطني المتعلق بشمال مالي من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٤- وانتهت العملية الانتخابية بتنظيم انتخابات تشريعية في يومي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبمذه المناسبة، دعي ٦,٥ مليون ناخب إلى التصويت من أجل تعزيز دينامية استعادة النظام الدستوري وتجديد مؤسسات الدولة. ووفقاً للنتائج الرسمية الأولية للجولة الثانية، التي أعلنها وزير الإدارة الإقليمية يوم الثلاثاء ١٧ كانون الأول/ديسمبر، حصل الحزب الرئاسي، التجمع من أجل مالي، وحلفاؤه على الأغلبية المطلقة.

باء- التحديات الأمنية في الشمال

١٥- أعادت الجماعات المسلحة تنظيم صفوفها بعد مرور أقل من شهر ونصف الشهر على الانتخابات الرئاسية، واستأنفت أعمالها الرامية إلى زعزعة الاستقرار فشنت سلسلة من الهجمات على أهداف عسكرية ومدنية على حد سواء. كما استؤنفت الاشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والقوات المسلحة المالية مع وقوع ما لا يقل عن خمسة حوادث في شهر أيلول/سبتمبر وحده أودت بحياة ١٨ مقاتلاً من الحركة الوطنية ومن القوات المالية

المسلحة. ولم يُسجل أي ضحايا بين المدنيين. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقع في قرية إنغزرغان الواقعة في منطقة غاو حادث آخر كبير أدى إلى مقتل ثلاثة عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد وإصابة ثلاثة آخرين.

١٦- وما زال التهديد الذي تشكله الأجهزة التفجيرية يدوية الصنع عالياً مع تسجيل خمس حوادث في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، عثر الجنود الفرنسيون التابعون لعملية سرفال على جهازين من هذا النوع وأبطلوا مفعولهما في يومي ٢٧ و ٢٩ تموز/يوليه قرب بلدة أغيلهوك في شمال كيدال.

١٧- وتوجّه الخبر المستقل إلى كيدال في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ حيث اجتمع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، ومنظمات من المجتمع المدني، واجتمع قبل ذلك في جلسة عمل في باماكو بمحافظ كيدال الذي كان هناك للمشاركة في المنتدى الوطني المعني باللامركزية. وأثناء زيارة الخبر المستقل، كان الوضع في كيدال، موطن حركات تمرد الطوارق المتكررة منذ الاستقلال، لا يزال هشاً ومتسماً بوجود حكومي ضعيف وسيطرة محدودة للدولة على المنطقة.

١٨- وعلى وجه الخصوص، كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، لا تزال تحتل المحافظة ومعظم المباني العامة في المدينة، كما كانت تسيطر على الفروع الإقليمية التابعة لمكتب الإذاعة والتلفزيون في مالي التي تُستخدم بانتظام لبث رسائل تحض على الكراهية والعنف.

١٩- ويبدو أن إقدام الحركة الوطنية لتحرير أزواد، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على تسليم محافظة كيدال والإقامة الرسمية للمحافظ والخطة الإذاعية التابعة لمكتب الإذاعة والتلفزيون في كيدال يثبت عزم الجهات الفاعلة المختلفة على إيجاد حلول سلمية لإعادة بسط نفوذ الدولة. إلا أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد ما زالا يحتلان مباني حكومية أخرى ولا سيما مقر الجمعية الإقليمية، ومركز الشباب، ومبنى السجن، إلى غير ذلك.

٢٠- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، هاجمت مركبة مليئة بالمواد المتفجرة مركبة لنقل جنود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كانت متوقفة مقابل مصرف كيدال. ويبدو أن السيارة التي كانت تقل المهاجمين اصطدمت بقوة بمركبة نقل جنود البعثة التي كانت قد توقفت لتأمين تناوب الحراس المكلفين بحماية المحيط الخارجي للمصرف في حين كان عناصر الجيش المالي يسهرون على أمن المحيط الداخلي. وكانت حصيلة الهجوم قتيلين وثلاثة جرحى من جنود البعثة، وثلاثة جرحى من عناصر القوات المسلحة المالية. ولحقت أضرار هامة بمبنى المصرف وكذلك بمدرسة مقابلة للمصرف.

٢١- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سُمع مساءً دوي ثلاثة انفجارات حول قاعدة البعثة في كيدال. وتفيد المعلومات التي وردت بأن قنابل أو قذائف هاون أُطلقت على مواقع للبعثة وانفجرت قرب مواقع تحت حراسة حفظة السلام دون أن تتعرض البعثة لأي أضرار بشرية أو مادية.

جيم- تحديات إعادة بسط سلطة الدولة

٢٢- لاحظ الخبير المستقل أن سلطة الدولة ضعفت كثيراً في مناطق كيدال وعاو وتمكنو وفي جزء من منطقتي موبتي وسيغو أثناء احتلال الجماعات المسلحة لشمال البلد. ورغم تحرير جزء كبير من شمال البلد، لم تستعد الدولة المالية بعدُ سيادتها على كامل أراضيها.

٢٣- وما زالت السلطات الحكومية تواجه صعوبات لإجراء زيارة رسمية إلى منطقة كيدال. ففي منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قام متظاهرون وأنصار من الحركة الوطنية لتحرير أزواد وداعمون لاستقلال أزواد باستهداف موكب وفد من أعضاء الحكومة المالية المتوجهين إلى كيدال لزيارتها، ورشقوا موكب السلطات بالحجارة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تتمكن طائرة كانت تقل رئيس الوزراء من الهبوط في كيدال بسبب وجود متظاهرين في المطار يحتجون على زيارته للمنطقة.

٢٤- وقد أدى الاحتلال في الشمال إلى نسف كل مظاهر الدولة بصورة منهجية. فجرى بشكل خاص ضرب الوظائف السيادية للدولة مثل الإدارة الإقليمية والأمن والعدالة والتعليم والصحة؛ إذ كانت هذه الوظائف تشكل أهدافاً استراتيجية للجماعات الجهادية الراغبة في إحلال الشريعة محل النظام القضائي. وهكذا، دُمّر العديد من المباني والبنى الأساسية التي كانت تحتوي على الدوائر الحكومية. أما بالنسبة إلى الموظفين العموميين وأعاون الدولة المنتدبين في الشمال، فقد لجأوا إلى باماكو.

٢٥- وقد لاحظ الخبير المستقل أن السلطات المالية تقوم تدريجياً بإعادة فتح المؤسسات المكلفة بالأمن والنظام العام والعدالة والصحة والتعليم في شمال البلد رغم المشاكل التي تعيق إعادة تأهيل وإعادة إنشاء البنى الأساسية الإدارية وسائر المباني الحكومية التي دُمّرت أثناء الاحتلال. وتعزز السلطات تعزيز وجود أقسام الشرطة والدرك في الشمال. ومن المحاور الاستراتيجية الرئيسية تشكيل منظومة جنائية تعمل على أكمل وجه وتستند إلى الوحدات المتكاملة الجديدة التي أوجدت لدعم القضاء والأمن.

٢٦- واتخذت السلطات أيضاً تدابير تحفيزية ترمي إلى تشجيع الموظفين على العودة إلى وظائفهم في الشمال. غير أن الذين تمكّنوا من العودة إلى أماكن انتدابهم يواجهون على أرض الواقع عقبات جمة تعيق استئناف الدوائر الحكومية لعملها، مثل الافتقار إلى حدّ أدنى من البنى الأساسية والأجهزة الحاسوبية أو المكاتب الصالحة للاستعمال. وتريد السلطات أيضاً ضمان النظام والأمن العام بفتح أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز.

دال - تحديات مكافحة الإفلات من العقاب

١ - الآليات القضائية

٢٧- أحرزت الحكومة الانتقالية نتائج متباينة واتخذت مواقف متناقضة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. فمن جهة، رفعت دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية كي تقدم إلى العدالة الدولية المتهمين في الجرائم الدولية التي ارتكبت في الشمال. ومن جهة أخرى، صدر عن مجلس الوزراء في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ قرار مناقض عيّن بموجبه النقيب أمادو هايا سانوغو، بصورة استثنائية، في رتبة فريق على الرغم من التقارير المختلفة التي تفيد بتورّطه في انتهاكات حقوق الإنسان في البلد منذ انقلاب ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

٢٨- ثم إن الاتفاق الأولي الموقع في واغادوغو ينص على أن "تلتزم الأطراف [...] باتخاذ تدابير مناسبة لبناء الثقة من أجل تيسير تنفيذ هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، تلتزم الأطراف بالإفراج عن الأشخاص الذين اعتُقلوا نتيجة الصراع المسلح". وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت الحكومة عن ١١ سجيناً من أعضاء الجماعات المسلحة الذين اعتُقلوا في ظل حوادث الشمال. وألغت الحكومة أيضاً مذكرات التوقيف الصادرة في حق بعض زعماء الطوارق المتمردين ومن بينهم أربعة من أعضاء البرلمان السابقين منتسبون إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد.

٢٩- ويشير الخبير المستقل مع القلق إلى أن هذا الحكم يُحدث ثغرة من شأنها أن ترسخ الإفلات من العقاب وتكون بمثابة عفو فعلي عن أعمال ارتكبتها الجماعات المسلحة في شمال البلد ويمكن اعتبارها جرائم دولية.

٣٠- وعلى الرغم من هذه التحديات، لاحظ الخبير المستقل أثناء زيارته إلى مالي تسارعاً كبيراً في مكافحة الإفلات من العقاب فيما يخص تمرد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في معسكر كاتي الذي قاده عناصر من المجلس العسكري المناهضة للجنرال سانوغو. فقد سمح هذا الحادث للسلطات الجديدة في البلد بأن تعيد بسط نفوذ الدولة على معسكر كاتي الذي كان قد تحوّل إلى مقر للمجلس العسكري منذ انقلاب ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، وقد أدى ذلك بالتالي إلى إضعاف نفوذ الجنرال سانوغو.

٣١- وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قام قاضي التحقيق المكلف بالتحقيق في اختفاء ٢٣ جندياً اختفاءً قسرياً إثر الانقلاب المضاد الذي حصل في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بإصدار مذكرات استدعاء في حق ١٧ جندياً ومن بينهم الجنرال سانوغو. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُلقي القبض على الجنرال سانوغو وعُرض على قاضي التحقيق الذي وجّه إليه تهماً وأمر بحبسه.

٣٢- وفي بيان صدر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعلنت الحكومة المالية أمام الرأي العام الوطني والدولي أن قاضي التحقيق في الغرفة الثانية من المحكمة الابتدائية للبلدة الثالثة من قضاء باماكو أقدم في الليلة الفاصلة بين ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بمساعدة الشرطة العلمية لقسم التحقيقات القضائية التابع للدرك الوطني وبحضور المدعي العام لدى محكمة استئناف باماكو ووزير العدل، على استخراج ٢١ جثة (بعضها في زي عسكري) عُثر عليها في مقبرة جماعية في بلدة دياغو الريفية الواقعة قرب كاتي.

٣٣- والتقى الخبير المستقل شخصيات شجاعة تعمل في النظام القضائي وتدرّك المسؤولية الواقعة على عاتقها ومصممة بشكل خاص على الاستعانة بكل الموارد المؤسسية المتاحة لها للتقدم في مكافحة الإفلات من العقاب كشرط مسبق لتحقيق سلام دائم ومصالحة فعلية في مالي. وفي إطار إدارة الملفات والقضايا الحساسة الموكلة إليهم، تلقى بعضهم تهديدات بالقتل أو الخطف نتيجة مواقفهم هذه.

٣٤- وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي شهدته التحقيقات الرامية إلى الكشف عن ملبسات الجرائم الخطيرة المنسوبة إلى المجلس العسكري، فإن القضاء المالي الذي يعوّقه نقص الموارد والحماية لم يحرز أي تقدم في التحقيقات المتعلقة بالجرائم المنسوبة إلى الجماعات المسلحة والعناصر الجهادية منذ بداية الأزمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وللأسباب نفسها، هناك إفادات موثوق بها لشهود وضحايا سوء المعاملة أو التعذيب لم تسفر عن أي ملاحقة قضائية، ونفس الشيء بالنسبة لحالات الاختفاء القسري لأشخاص احتجزوا لدى القوات المسلحة المالية أثناء الصراع في الشمال. وسيشكل هذا الوضع ثغرة هامة في عملية مكافحة الإفلات من العقاب في مالي ما لم يتم تصويبه.

٣٥- ولاحظ الخبير المستقل أيضاً افتقار النظام القضائي إلى القدرات والموارد اللازمة لمواجهة تنوع وتعقيد الجرائم المرتكبة في شمال البلد التي تتضمن جرائم دولية، على غرار جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن جرائم الإرهاب واحتجاز الرهائن وتجارة المخدرات. وبشكل عام، يواجه القضاء في أداءه تحديات شتى تحدّ من قدرته على الاضطلاع بمهامه. والصعوبات التي يشكو منها هي بشكل خاص عدم كفاية الموارد المالية والمادية، والاستقلالية النسبية للجهات الفاعلة في النظام القضائي، والفساد، وارتفاع تكاليف الإجراءات القضائية، وُعد المحاكم، وقلة التدريب، ونقص التدريب في مجال حقوق الإنسان.

٣٦- وبالنسبة إلى الإجراءات المتخذة أمام المحكمة الجنائية الدولية، أحالت الحكومة الانتقالية في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى هذه الهيئة القضائية الدولية، بموجب رسالة موجهة من وزير العدل إلى المدعي العام لهذه المحكمة، ملفات الجرائم الأكثر خطورة التي ارتكبت في شمال مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أنه قرّر التحقيق في كل جريمة ارتكبت على الأراضي المالية منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ما دامت تدخل في اختصاص المحكمة، ومقاضاة الجناة.

٢- الآليات غير القضائية

٣٧- في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة للحوار والمصالحة مدة ولايتها سنتان. وتتمثل ولاية اللجنة في حصر القوى السياسية والاجتماعية المعنية بعملية الحوار والمصالحة، وتحديد الجماعات المسلحة التي يمكن التفاوض معها وفقاً لخارطة الطريق المعدة للمرحلة الانتقالية، وتسجيل حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد من بدء القتال حتى استعادة البلد بكامله، واقتراح الوسائل، أيّاً كان نوعها، التي يمكنها أن تساهم في تخطي الصدمات التي تعرض لها الضحايا.

٣٨- وقد أعرب العديد من المحاورين الذين التقى بهم الخبير المستقل عن تحفظات إزاء الإجراء الذي أُتبع لإنشاء لجنة الحوار والمصالحة وإزاء تشكيلتها. فيبدو أن هذا الإجراء كان أحادي الطرف ولم يُشرك المجتمع المدني ولا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولم تُطلب المساعدة التقنية من شركاء مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع أن لديها جهة تمثلها في البلد ورغم الاعتراف بخبرتها في هذا المجال.

٣٩- ويلاحظ الخبير المستقل مع الارتياح أن الحكومة الجديدة أدركت أهمية إصلاح لجنة الحوار والمصالحة، ويرحب بالجهود التي بذلتها سلطات البلد لتنشيط عمل هذه اللجنة. وكلفت وزارة المصالحة الوطنية وتنمية مناطق الشمال بتحديد وتنفيذ استراتيجية للعيش معاً تقوم على الإنصاف والعدل. وقد لفت الخبير المستقل انتباه السلطات، أثناء لقائه بها، إلى ضرورة تعزيز عنصر الحقيقة في لجنة الحوار والمصالحة، ووضع الضحايا في صميم هذا الإجراء، واعتماد نهج تشاركي يزيد من شرعية اللجنة المقبلة.

٤٠- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعاد مجلس الوزراء هيكل لجنة الحوار والمصالحة فاعتمد مشاريع نصوص تتعلق بإنشاء وتنظيم لجنة الحقيقة والعدل والمصالحة وبتحديد طريقة عملها. وقد جاء في البيان الصادر عن مجلس الوزراء في ١٣ كانون الأول/ديسمبر أن لجنة الحقيقة والعدل والمصالحة ستراعي عنصري الحقيقة والعدل، وستساهم في إرساء سلام دائم من خلال البحث عن الحقيقة وتحقيق المصالحة وتعزيز القيم الديمقراطية.

ثالثاً- وضع حقوق الإنسان

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

١- انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على يد القوات المسلحة المالية

٤١- أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، تلقى الخبير المستقل معلومات تكشف عن انتهاكات لحقوق الإنسان ومن بينها حالات إعدام بإجراءات موجزة، واختفاء قسري، وعمليات اغتصاب، وسرقات، وعمليات توقيف واحتجاز تعسفي، وحالات تعذيب ومعاملة قاسية

ولا إنسانية ومهينة مارستها القوات المسلحة المالية ضد المدنيين في الشمال، ولا سيما ضد أعضاء المجتمعات العربية والطرقية في كيدال وغاو وتمبكتو.

٤٢- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اندلع تمرد في معسكر كاتي بدأته مجموعة منشقة تابعة للجنة الوطنية السابقة لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة التي كانت تضم أعضاء المجلس العسكري. وطالب المتمردون بترقية الجنود الذين شاركوا في الانقلاب في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، ومنحهم مزايا مادية، وبالغاء رتبة الجنرال سانوغو. وأصاب المتمردون عقيداً أخذوه رهينة قبل أن يهددوه بالسلاح. وكانت ردة فعل أنصار الجنرال سانوغو عنيفة؛ فأعدم أربعة جنود على الأقل واحتفى ١١ آخرين من بينهم العقيد يوسف تراوري.

٤٣- وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، يُدعى أن عناصر من القوات المسلحة المالية قتلت، في أغيلهوك، عضواً في الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أصل طريقي. وأفاد شهود بأن الحادث وقع عندما اقتربت مجموعة من الجنود الماليين من عضوين أعزلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وعاملتهما بعنف. ولاذ أحد عضوي الحركة الوطنية بالفرار بينما أطلق جندي مالي النار على رفيقه. وساد نتيجة الحادث توتر شديد في بلدة أغيلهوك حيث أُبلغ عن حوادث خطيرة أخرى في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٤- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تعرّض لإصابات خطيرة خمسة مدنيين من أعضاء مجتمع الطوارق، من بينهم امرأتان (تبلغان من العمر ٢٣ و ٢٦ عاماً) وثلاثة رجال (يبلغون من العمر ١٦ و ١٩ و ٣٠ عاماً)، وذلك أثناء مظاهرات عنيفة نظمها في مطار كيدال حوالي ٣٠٠ شخص من أنصار الحركة الوطنية لتحرير أزواد بغية الاعتراض على مجيء رئيس الوزراء إلى منطقتهم. وكانت قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوات المسلحة المالية منتشرة في المنطقة لضمان الأمن. ويبدو أن المتظاهرين رشقوا قوات البعثة والقوات المسلحة المالية بالحجارة لأنها حاولت منعهم من احتلال مدرج هبوط الطائرات. ويبدو أن عناصر القوات المسلحة المالية أطلقت النار على المتظاهرين فأصاب خمسة أشخاص بجروح خطيرة. وتوفيت امرأة من بين الضحايا متأثرة بجروحها بعد أن نُقلت إلى باماكو.

٤٥- وأعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء حملات الاعتقال والاحتجاز التعسفي التي شنتها مؤخراً القوات المسلحة المالية ضد أشخاص ينتمون أساساً إلى مجتمعات الطوارق والسونغاي والعرب في شمال البلاد. وتصدر أوامر التوقيف هذه في غالب الأحيان إثر بلاغات أحياناً كاذبة يقلدها عناصر من الميليشيات المحلية أو من السكان. وتؤثر عمليات التوقيف والاحتجاز التعسفي هذه سلباً على عودة المشردين واللاجئين إلى منطقتهم الأصلية.

٤٦- وتحدّث الخبير المستقل بشكل خاص عن حالة أحد زعماء الطوارق التقليديين الذي كان قد لجأ سابقاً إلى بوركينا فاسو، والذي جرى توقيفه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن عاد إلى شمال مالي للمشاركة في حملة الانتخابات التشريعية. فقد اتهمه السكان المحليون

على ما يبدو بالتعامل مع الجماعات الجهادية المسلحة أثناء الاحتلال. ويبدو أن المحتجز الذي نُقل فيما بعد إلى باماكو نفى هذه الادعاءات مشيراً إلى أنه لجأ إلى بوركينا فاسو منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١١. ولا يسمح ضعف وجود المنظومة القضائية في الشمال بالتحقق سريعاً من هذا النوع من الادعاءات وبإطلاق سراح المعنيين عند غياب الأدلة. وفي الواقع، سُجّلت حالات عديدة لأشخاص أطلق الدرك سراحهم بعد تحقيق لم يصل إلى أي نتيجة، ثم أوقفهم القوات المسلحة المالية بناء على نفس الادعاءات. وتبعث تدخلات الجيش على هذا النحو في إجراءات قضائية متعلقة بمدنيين أيضاً على القلق.

٤٧- وأبلغ الخبير المستقل أيضاً بحالات سوء معاملة وبعمليات اختطاف. وعلى سبيل المثال، تعرّض ثلاثة من أعيان الطوارق المنتسبين إلى جماعة إيفوغاس، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لضرب مبرح على يد عنصرين من القوات المسلحة المالية أثناء إحدى دورياتها في تارسيك قرب كيدال. وقد تلقى الضحايا، على ما يبدو، ضربات على رؤوسهم: فأغمي على أحدهم وسقط الآخرون على الأرض عاجزين عن النهوض. وأبلغ أيضاً عن حالات سوء معاملة ارتكبتها القوات المسلحة المالية في مختلف البلدات الواقعة في شمال البلد.

٤٨- وفي ٢٣ تموز/يوليه، يبدو أن، عناصر من القوات المسلحة المالية تابعة لسرية المساعدة العسكرية والتوجيه كانت على متن مركبة أوقفت أستاذاً عمره ٢٨ عاماً ينتمي إلى جماعة السنوغي. ولم تلتق الأسرة حتى الآن خبر عن الضحية. وقدّمت أم الضحية شكوى إلى مركز الشرطة وإلى محكمة موبتي دون نتيجة.

٤٩- وسجّل الخبير المستقل أيضاً تقارير متطابقة تحدّثت عن استخراج جثث ستة أعيان عرب على مقربة من تمبكتو في تموز/يوليه ٢٠١٣ وكان من بينهم رجل مسنّ اسمه علي أولد كباد. وكانت آخر مرة شوهد فيها الضحايا أحياء عندما أوقفهم جنود من القوات المسلحة المالية.

٢- انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على يد الجماعات المسلحة

٥٠- ما زالت الجماعات المسلحة متورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في شمال مالي. وتتمثل هذه الانتهاكات خاصة في حالات المساس بالحق في الحياة، والاختطاف، والاعتصاب، وسوء المعاملة، والمساس بالحق في الملكية، والهجمات الانتحارية التي أودت بحياة ٤٧ ضحية من بينهم شخصان من حفظة السلام وصحفيان فرنسيان وقاصر فضلاً عن العديد من المدنيين. وجمع المراقبون المعنيون بحقوق الإنسان أيضاً معلومات عن تسعة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في كيدال وتمبكتو، ارتكبتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بحق ٢٢ ضحية من بينهم ٢١ مدنياً وعنصر واحد من القوات المسلحة المالية. وتورطت عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد أيضاً في حالات توقيف واحتجاز تعسفيين، وحالات تعذيب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وعمليات سرقة وابتزاز وترهيب.

٥١- وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حوالي الساعة الواحدة ظهراً، انفجرت مركبة قرب مدخل معسكر المنطقة العسكرية الخامسة للقوات المسلحة المالية في تمبكتو. وكانت المركبة تقل ثلاثة جهاديين مفترضين وكانت على ما يبدو محملة بالمتفجرات وتوجّهت مسرعة لترتطم بالمبنى العسكري المحاذي لمركز مراقبة المعسكر، ما أدى إلى انفجارها. وكشفت الاستنتاجات الأولية عن مقتل حوالي خمسة أشخاص هم الجهاديون المفترضون الثلاثة ومدنيان من المارة. وتبني التفجير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

٥٢- وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلقت على مدينة غاو ست قذائف أدت إلى إصابة جندي مالي بجروح بالغة. وتبنت الحادث جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وفي اليوم ذاته، ألحق جهاز تفجيري يدوي الصنع أضراراً بجسر يقع على مقربة من منطقة أنسونغو. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قاد أربعة أشخاص مركبة مليئة بالمتفجرات وقاموا بتفجيرها عند نقطة تفتيش لحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تيساليت، ما أودى بحياة سبعة أشخاص من بينهم جنديان تشاديان تابعان للبعثة وطفل في السادسة من عمره. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، نُظمت مظاهرات عنيفة في غاو وميناكا للاحتجاج على نقص الخدمات الأساسية مثل الوصول إلى المياه والكهرباء والقضاء، وعلى تدهور الأوضاع الأمنية والوضع الاقتصادي.

٥٣- ويبدو أن التداول غير القانوني للأسلحة في مدينة كيدال يؤثر على حماية المدنيين. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، يبدو أن رجلاً عضواً في الحركة الوطنية لتحرير أزواد يبلغ من العمر ٣٥ عاماً قُتل عندما كان في منزله الواقع في محيط أبيبارا، على بعد ٥٠ كلم من كيدال، وذلك على يد ثلاثة مسلحين يركبون دراجات نارية وينتمون بحسب الادعاءات إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وبعد يومين، قُتل على ما يبدو سائق شاحنات من أصل عربي في ظروف مماثلة شملت مسلحين يركبون دراجات نارية. ووقع الحادث على طريق أنفيس التي تبعد ١١٠ كلم تقريباً عن كيدال. وقد نجح ثلاثة ركاب ورووا الحادث لرجال الدرك في كيدال.

٥٤- وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام في منطقة كيدال أربعة مسلحين باختطاف وقتل صحفيين فرنسيين يعملان لصالح إذاعة فرنسا الدولية. وعُثر على جثة الضحيتين على بعد ١٥ كلم تقريباً من كيدال، على طريق تين - إيساكو. ويشكل هذا الحادث الخطير ذروة تقييد حرية التعبير، ولا سيما حرية الإعلام والحق في الحصول على معلومات.

٥٥- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل بحسب الادعاءات أربعة مدنيين، بينهم امرأة وقاصر، بعد أن اصطدمت مركبة النقل التي كانت تقلهم بجهاز تفجيري يدوي الصنع على بعد ١١٠ كلم تقريباً غرب ميناكا، في منطقة غاو. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اختطف بحسب الادعاءات في كيدال ثلاثة من أعضاء مجتمع الطوارق وقُتل اثنان منهم على يد عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك على الطريق الفاصلة

بين تالاهانداك وبوهاسا، على بعد ٢٨٥ كلم شمال كيدال، قرب الحدود مع الجزائر. وقد عثر السكان المحليون على جثتي الضحيتين البالغين من العمر ٢٥ عاماً و٢٩ عاماً والمنتسبين إلى جماعة إيغوغاس، وجرى تسليمهما إلى أفراد أسرتهما.

٥٦- وتلقى الخبير المستقل أيضاً معلومات تفيد باغتيال أحد الزعماء التقليديين في غورما راروس، في منطقة تمبكتو. ووقع الحادث في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عندما دخل رجلان مسلحان محيماً للطوارق وأطلقا طلقتي نار أدتا إلى مقتل زعيم جماعة تينالديرين الموجودة على بعد ٦٥ كلم شمال شرق ويناردين داخل بلدة غوسي. وفي منطقة تمبكتو مجدداً، قُتل بحسب الادعاءات رجل أعمال من أصل فولاني في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على بعد عشرين كيلومتراً تقريباً شمال غوسي، بعد اختطافه. وقد نُهب ممتلكاته قبل موته.

باء- التزاغات بين الجماعات المحلية وداخلها

٥٧- يعرب الخبير المستقل عن قلقه بشكل خاص إزاء موجات العنف الأخيرة بين مختلف الجماعات الإثنية والعرقية في الشمال، ولا سيما بين العرب والفولا والطوارق والسونغا، المؤدية إلى إزهاق الأرواح في كل هذه المجتمعات المختلفة. وسُجل أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير اندلاع ستة نزاعات خطيرة في كيدال وغاو وتمبكتو أدت إلى مقتل ٢٠ شخصاً على الأقل. وتزداد هذه الاشتباكات سوءاً نتيجة الأنشطة الإجرامية، والغزوات، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، وتداول الأسلحة، وهي كلها عوامل مسببة للتزاغات.

٥٨- ومن أكثر الوقائع إثارة للقلق في هذه التزاغات المزج بين أعضاء الجماعة الواحدة بحيث لم يعد يُنظر إليهم على أنهم أفراد مسؤولون عن أعمالهم الشخصية. وفي ظل هذه الأوضاع، يكون خطر وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كبيراً بشكل خاص لأن أفعال الفرد تُنسب إلى جماعته برمتها. وبالتالي، فقد يتعرض أفراد هذه الجماعة للاستهداف ليس بسبب ما اقترفوه من أعمال وإنما بسبب انتمائهم إلى هذه الجماعة.

٥٩- ووقعت إحدى الحوادث المعبرة عن هذا العنف بين الجماعات المحلية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في قرية إيكواوايان، في بلدة الجنوب، في منطقة تمبكتو. فقد شنت حملة تآديبية إثر مزاعم تحدت عن قيام عربي باغتيال شاب من الطوارق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في قرية تيليمسي الواقعة على بعد ١٩٠ كلم تقريباً من غوندام. فهاجم شباب مسلحون من الطوارق فيما يبدو قرية إيكواوايان التي يسكنها العرب بشكل أساسي. فقتل عربيان أحدهما زعيم القرية. واحتطفت عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ستة أشخاص آخرين من أصول عربية في تيليمسي لتورطهم المفترض في مقتل الشاب الطوارقي. ولا تتوافر أي معلومات عن مصير هؤلاء الأشخاص.

٦٠- وثمة نزاعات داخل مجتمع الطوارق أيضاً، بين جماعتي إيفوغاس وإدانانز، ولا سيما في تين - إيساكو وتالاهاوندك وتيتزاواتين، وهذه النزاعات هي التي تسببت بحالة انعدام الأمن التي أدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى اختطاف شخصين وإعدامهما بإجراءات موجزة. ولا تتفق الجماعتان، المنضويتان كلاهما تحت سواء الحركة الوطنية لتحرير أزواد، على مسألة كون الحركة علمانية أو إسلامية.

٦١- ويشير الخبير المستقل مع القلق إلى أن مجتمع الطوارق يتألف من عشائر ومن اتحادات عشائر يرعاها نظام هرمي صارم يُبقي في أسفل السلم الاجتماعي البلاء، وهم الطوارق ذوو البشرة السوداء، الذين ما زالوا يُعتبرون عبيداً ويُحرمون من الكرامة ومن الحقوق النابعة من طبيعتهم الإنسانية. وتنطوي هذه الهرمية أيضاً على تراتبية بين الأجيال حيث يبدو أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تتألف أساساً من شباب في المجتمع مستعدين لقلب النظام القائم في مجتمعهم وفرض حراك اجتماعي بقوة السلاح.

٦٢- وتدفع هذه الدينامية الداخلية التي يتصف بها مجتمع الطوارق عشائر المنطقة إلى التنافس على السلطة. ويشكل غياب المظاهر القوية للدولة المالية في الشمال عاملاً من العوامل المؤدية إلى تزايد هذه التوترات داخل الجماعات المحلية وإلى تفاقم حدتها علماً بأن هذه التوترات تُصدّر منذ الاستقلال دورياً على ما يبدو إلى المجتمع المالي في شكل عمليات تمرد مسلحة، الأمر الذي يخلّ باستقرار البلد بكامله. وفي الوقت نفسه، لا يتورّع بعض الجنود الطوارق العاملين في قوات الدفاع والأمن في مالي عن استغلال الجيش ومناصبهم في القوات المسلحة لتعزيز نفوذ عشيرتهم داخل جماعتهم وبالتالي تصفية حساباتهم، أحياناً على حساب حقوق الإنسان.

جيم- العنف الممارس ضد المرأة

٦٣- أثناء احتلال شمال مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ارتكبت الجماعات المسلحة أعمال عنف جنسي بما في ذلك الاغتصاب، وأحياناً الاغتصاب الجماعي، والاستعباد الجنسي، والزواج القسري. وتعكس هذه الأعمال المرتبطة بالنزاعات سوء أوضاع المرأة في المجتمع المالي وتقاليده الاسترقاق المتوارثة. وقد استهدفت المجموعات المتمردة بشكل خاص نساء وفتيات جماعة البلاء التي تُعتبر منحدره من عبيد الطوارق. فضلاً عن ذلك، وفي حادثة أخرى ينبغي أن تكون موضع تحقيقات وملاحقات قضائية، أنهم أعضاء "القبعات الخضراء" باغتصاب العشرات من زوجات وبنات "القبعات الحمراء" انتقاماً منهم أثناء محاولة الانقلاب المضاد.

٦٤- وقد انخفضت ادعاءات العنف الجنسي بدرجة كبيرة منذ تحرير الشمال. ويبدو أن تدهور الوضع الأمني كان عاملاً بارزاً في العديد من حالات العنف الجنسي التي سُجلت في الشمال ولا سيما في غاو وجوارها، والتي ارتكبت في معظمها، بحسب الادعاءات، على يد عناصر من الجماعات المسلحة.

٦٥- أما الضحايا فهم في الغالب فتيات قاصرات يُعتدى عليهن في منزل أهلهن. وفي حالات أخرى، هاجم رجال مسلحون مركبة للنقل العام واستهدفوا النساء اللواتي كن يقطنها. وهكذا، اغتصب رجال مسلحون بلباس مدني خمس نساء في منطقة تمبكتو. وروت إحدى الضحايا بأنها كانت، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عند الساعة الرابعة بعد الظهر تقريباً، داخل مركبة للنقل العام تسير على الطريق الممتدة بين تونكا وبونا، في منطقة تمبكتو، برفقة أربع نساء والسائق وشخص مسنّ عندما ظهرت فجأة شاحنتان صغيرتان يضاوان على متنها ثمانية أشخاص مسلحين. فأمروا سائقهم بالتوقف. وأرغم الرجال المسلحون النساء الخمس اللواتي كن بداخل السيارة فيما يبدو على النزول واغتصبوهن على مدى خمس ساعات تقريباً. وقالت إحدى الضحايا للمحققين إن ثلاثة رجال اغتصبوها مرات عديدة وكانوا يتكلمون بلغة السونغاي وبالعربية وبلغة التماشق.

٦٦- وتتعلق إحدى الحالات الأخرى المعبرة بامرأة في الحادية والعشرين من عمرها تؤكد أنها تعرضت لأعمال عنف جسدية وجنسية متكررة منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٣ عندما كانت محتجزة منذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ بتهمة السرقة في سجن دجتي في منطقة موبتي. وتؤكد الضحية أنها قامت في المرة الأولى التي تعرضت فيها لعنف جنسي بإعلام مدير السجن بما حدث؛ فقال لها بحسب ادعاءاتها أن تستخدم وسائل لمنع الحمل. كما أرغمت الضحية على القيام بأعمال منزلية داخل السجن وقام حراس السجن ومديره بسلبها المال الذي كسبته من ذلك.

٦٧- وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اختطفت واغتصبت ثلاث نساء أثناء هجوم شُنّ على جماعة إيناموسا، في قرية بوزو الواقعة على بعد ٤٤ كلم شمال غوسي في منطقة تمبكتو. وادّعي أن الهجوم شنته مجموعة من المسلّحين المنتمين بحسب أقوال الضحايا إلى مجتمع الطوارق. ونُهبت ممتلكات عديدة أثناء هذا الهجوم الذي تسبب بحالة ذعر شديد في القرية وأدى إلى إقفال المدارس.

٦٨- ويشعر الخبير المستقل بالقلق لأن المتهمين بارتكاب أعمال عنف جنسية في مالي ما زالوا بمأمن من العقاب. وتواجه الضحايا دائماً عقبات عديدة لرفع الدعاوى أمام القضاء، ولا سيما في شمال البلاد حيث لا يتجاوز حضور الهيئات القضائية الحد الأدنى وتعاني المنطقة من وضع أمّني هش. وأعرب الكثير من الضحايا إضافةً إلى منظمات المجتمع المدني عن الشعور بالإحباط إزاء غياب الملاحقات القضائية في حالات الاغتصاب المؤكدة، ما قد يعيق جهود المصالحة الوطنية. أما الجهود التي ترمي الحكومة من خلالها، بدعم من الأمم المتحدة، إلى تعزيز قدرة قوات الأمن والمقاتلين القدامى على درء العنف الجنسي وحماية النساء والفتيات، فينبغي أن تُبذل في إطار استراتيجية شاملة تركّز على الضحايا وتفرض إجراءات لجبر الأضرار وضمائمات بعدم التكرار.

دال - وضع الأطفال

٦٩- يشكّل الأطفال إحدى الفئات الأكثر تضرراً من الأزمة المالية. فبسبب تصاعد أعمال العنف وانعدام الأمن في الشمال، ازداد إلى حد كبير خطر التجاوزات والانتهاكات التي تخل بحقوق الأطفال. وصحيح أن حماية حقوق الطفل كانت في جوانب كثيرة مثيرة للقلق قبل اندلاع الأزمة، إلا أن احتلال الشمال على يد الجماعات المسلحة قد أدى إلى تدهور وضع الأطفال تدهوراً كبيراً حيث أضاف مشكلات جديدة ومعقدة كمشكلة الأطفال المنفصلين عن أهلهم ومشكلة تشرّد الأطفال وتجنيدهم في الجماعات المسلحة ومشكلة التلقين العقائدي والديني ومخاطر التعرض للعنف بما في ذلك العنف الجنسي ومخاطر المساس بالحقوق في الحياة.

٧٠- ويدخل العديد من الأطفال في عداد الأشخاص الذين وقعوا ضحية الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات المسلحة في شمال البلاد، ولا سيما في تيساليت وكيدال وتمبكتو وغاو. وسُجّلت حالات عنف جنسي عديدة مرتكبة ضد قاصرين ولا سيما في شمال مالي. وأحصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٧٦٧ طفلاً منفصلاً عن أهله و٧٧ طفلاً مصاباً بمتفجرات تُركت خلال الاشتباكات العسكرية، أحياناً في المدارس.

٧١- وأدى تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة إلى توقيف عدد كبير من القاصرين منذ بداية الأزمة. ويرحّب الخبير المستقل بتوقيع الحكومة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، بروتوكولاً بشأن إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة ونقلهم وحمايتهم. وثمة مذكرة معروضة حالياً على السلطات تدعوها إلى النظر في حالة الأطفال الموقوفين قبل توقيع البروتوكول. فهناك عشرة أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة ما زالوا محتجزين، ومن بينهم خمسة قاصرين محتجزين في المعسكر رقم ١ التابع لقوات الدرك في باماكو.

٧٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عاد خمسة أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة إلى عائلاتهم بعد أن مكثوا في مراكز العبور التي تدعمها اليونيسيف بانتظار تحديد مكان وجود أهل كل منهم.

هاء - حالة السجن

٧٣- تابع الخبير المستقل عن كُتب حالات الأشخاص الذين أوقفتهم القوات المسلحة المالية خلال الأزمة في شمال مالي، وهم ينتمون في معظم الأحيان إلى مجتمع الطوارق والعرب. وزار الخبير المستقل أماكن احتجاز هؤلاء الأشخاص، لا سيما السجن المركزي في باماكو ومركز الاحتجاز في المعسكر رقم ١ التابع لقوات الدرك في باماكو. وتجري شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

أيضاً زيارات منتظمة إلى السجون في جميع أنحاء البلد لجمع المعلومات عن ظروف احتجازهم وعن التقدم المحرز في الإجراءات القضائية المتخذة ضدهم.

٧٤- وحتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سجلت شعبة حقوق الإنسان، بفضل زيارتها المنتظمة لمراكز الاحتجاز في البلد، أسماء ٤٠٠ شخص موقوف منذ سنة ٢٠١٢ لأسباب تتعلق بالتزاع القائم في شمال البلاد. وجمعت الفرق المعنية بحقوق الإنسان معلومات مكنتها من تحديد حالة ٣٣٢ شخصاً بالشكل التالي: أُطلق سراح ١٣٨ شخصاً ولا يزال ١٨٥ شخصاً رهن الاحتجاز في بامكو وثلاثة أشخاص مسجونين في غاو وتوفي ستة أشخاص داخل السجن. وكان هناك ٦٨ شخصاً لم يُحدّد مكان وجودهم إلى حدود التاريخ المذكور.

٧٥- وقد صدر عفو رئاسي شمل ثلاثة من بين السجناء الـ ١٣٨ الذين أُفرج عنهم. وسُجل في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أعلى عدد من حالات الإفراج عن المحتجزين سواء من جانب السلطات المالية أو الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وقد أفرجت السلطات المالية عما مجموعه ٩٣ سجيناً بينما أطلقت الحركة الوطنية لتحرير أزواد سراح ٣٠ سجيناً من مختلف مراكز الاحتجاز التابعة لها في كيدال.

٧٦- ويتابع الحبير المستقل باهتمام عمليات إطلاق سراح أعضاء الجماعات المسلحة في إطار تنفيذ اتفاق واغادوغو الأولي الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسلمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد إلى الوسيط قائمة تضم أسماء ١٢٠ من أعضائها وأنصارها داعية إلى إطلاق سراحهم لتيسير مفاوضات السلام. وحتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُفرج عن ٣٨ سجيناً ممن وردت أسماءهم في القائمة في حين لقي أحد المعنيتين بهذه التدابير مصرعه في السجن.

٧٧- ويعرب الحبير المستقل عن أسفه لعدم حصوله على إذن بزيارة مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز أمن الدولة المكلف بأنشطة المخابرات في مالي، وذلك رغم تقدمه بطلبات عديدة. ويلاحظ الحبير المستقل مع القلق عن عدم تمكن أي منظمة من الوصول إلى الأشخاص المحتجزين في سجون أمن الدولة رغم كثرة الادعاءات عن احتمال وجود ممارسات تعذيب داخل أسوارها. وتمكن الحبير المستقل والفرق المعنية بحقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من مقابلة ثمانية سجناء كانوا محتجزين سابقاً في مقرات أمن الدولة. وأكد هؤلاء المساجين تعرضهم للتعذيب ولغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة أثناء خضوعهم للاستجواب عندما كانوا محتجزين في مقرات أمن الدولة. وعلى سبيل المثال، نُقبت أذن أحد السجناء بقلم وتعرض للضرب المبرح خلال استجوابه. وأشار السجناء أثناء اللقاء أيضاً إلى احتواء مقرات أمن الدولة على بنى مخصصة للتعذيب ومن بين ذلك "غرفة عقاب" يحتفظ عناصر أمن الدولة داخلها بكرسي كهربائي يستخدمونه كأداة تعذيب إلى جانب أدوات أخرى.

٧٨- وصرح عدة سجناء ينتمون إلى الجماعات المسلحة بأنهم تعرضوا لأعمال تعذيب وسوء معاملة على يد القوات المسلحة المالية عقب توقيفهم شمال البلاد. وتوقفت هذه الأعمال فور نقلهم إلى مقر الدرك في الشمال ثم إلى باماكو.

٧٩- ويساور الخبير المستقل قلق شديد إزاء مشاكل السلامة والنظافة الصحية التي تشكو منها سجون ومراكز احتجاز عديدة، وهو ما لاحظته خلال زيارة المقر المركزي للاحتجاز في باماكو. كما أعرب عن قلقه من عدم حصول المحتجزين على رعاية صحية منتظمة.

واو- اللاجئون والمشردون داخلياً

٨٠- أدى النزاع المسلح الذي اندلع في شمال مالي منذ سنة ٢٠١٢ إلى تشرد ٤٢٤ ٠٠٠ شخص من بينهم ٢٥٥ ٠٠٠ مشرد داخلياً و١٦٨ ٠٠٠ لاجئ (إلى حدود ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) في موريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر. وعملت الحكومة على تشجيع اللاجئين والمشردين في بلدهم على العودة طوعاً إلى مواطنهم الأصلية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وانطلقت عملية خاصة في الفترة ١٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لنقل العائدين إلى مكاتب الاقتراع التي يختارونها. وفي هذا السياق، نُقل ٤٢٣ ١٦٣ ناخباً من دائرة انتخابية إلى أخرى.

٨١- ووضعت الحكومة أيضاً تسهيلات لتيسير مشاركة اللاجئين الذين بقوا في المخيمات في الانتخابات. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للهجرة، ذهبت السلطات إلى مخيمات اللاجئين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر لتنظيم مشاركة اللاجئين في الانتخابات، مما حول لزهاء ١٩ ٠٢٠ لاجئاً تسجيل أنفسهم للتصويت.

٨٢- ومن شأن تصاعد العنف والبلاغات الكاذبة التي تعقبها عمليات توقيف واحتجاز تعسفية أن تحبط مساعي عودة اللاجئين والمشردين داخلياً.

زاي- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨٣- قبل اندلاع الأزمة السياسية والأمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت مالي تمر بأزمة غذائية حادة على امتداد الشريط الساحلي لإقليمها بسبب سوء المحاصيل الزراعية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وتدهور الظروف المعيشية للسكان حين احتلت الجماعات المسلحة شمال البلاد.

٨٤- وتمثلت العقوبات الاقتصادية التي تلت الانقلاب العسكري في تعليق الشركاء التقنيين والمالين للمساعدات الإنمائية من جهة، وفي الحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهة أخرى.

٨٥- كما يشكل الحضور المتواضع للموظفين العموميين تحدياً بارزاً. فمن بين ١٧٦ مركزاً صحيحاً موجوداً في المناطق المتضررة من النزاع، لم يفتح سوى ١٢١ مركزاً أبوابه، ناهيك عن استمرار غلق العديد من المدارس في الشمال رغم استهلال السنة الدراسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر لتلاميذ تمبكتو وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر لتلاميذ غاو. وإلى يومنا هذا، قد تستمر ٨٥ مدرسة من بين ٤٦٠ مدرسة في تمبكتو و١٩٥ مدرسة من بين ٥٦٩ مدرسة في غاو في إغلاق أبوابها لأسباب أمنية. ولم تستأنف أي مدرسة عملها في كيدال رغم أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد قد أعربت عن نيتها في القيام بذلك.

٨٦- فضلاً عن ذلك، أحرز بعض التقدم من حيث توفير الخدمات الأساسية بفضل الجهود التي تبذلها السلطات وشركاؤها في المجال الإنساني والإنمائي. بيد أن الطريق ما زالت طويلة لمواصلة الاستجابة لاحتياجات السكان الملحة وللعمل في نفس الوقت على دعم جهود السلطات في إحياء الخدمات والبنى الأساسية وإعادة تأهيلها بشكل مستدام وإعادة تأمين مصادر رزق الأشخاص المتضررين من الأزمة.

٨٧- وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اعتمد مجلس الوزراء مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء المرصد الوطني للجماعة والتدريب وتنظيمه وتحديد أساليب عمله. وتضطلع هذه الوحدة الجديدة بتنسيق جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها ونشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل لتحقيق تطابق أفضل بين العرض والطلب في سوق العمل. علاوة على ذلك، اعتمد مجلس الوزراء في الحكومة الجديدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مشروع مرسوم يقضي بتنظيم جمع الماس الخام وتسويقه وفقاً لمخطط عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وذلك للحوول في السوق العالمية دون شراء أحجار الماس التي تبيعها الحركات المتمردة بهدف تمويل نشاطاتها.

٨٨- وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية، لاحظ الخبير المستقل أن الهجمات المنهجية والمعمنة للمجموعات الجهادية، خلال سيطرة الجماعات المسلحة على شمال البلاد، استهدفت بشكل أساسي التراث الثقافي والممارسات وأشكال التعبير الثقافية في مدينتي تمبكتو وغاو. وفي تمبكتو، دُمِّر ١١ ضريحاً من أصل ١٦ ضريحاً مصنفاً كجزء من التراث العالمي كما دُمِّر ضريحاً مسجداً جينيه الكبير ومعلم الفاروق. كما كُسرَّت بوابة مسجد سيدي يحيى المقدسة. وأحرقت الجماعات المسلحة حوالي ٢٠٠ ٤ مخطوطاً من معهد أحمد بابا للدراسات العليا والبحوث الإسلامية. وفي منطقة غاو، دُمِّر ضريح الكبير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي مدينة دوانتزا، نُهب معلم توغونا الكبير الواقع في وسط المدينة وأحرقت أعمدته المنحوتة. كما لحق الضرر أيضاً بالتراث غير المادي من جراء أحداث النزاع.

٨٩- ويشي الخبير المستقل على الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تسعى إلى تحديد حالة التراث غير المادي في مالي وإلى ترميم التراث الثقافي للبلد والحفاظ عليه.

ويلاحظ الخبير المستقل أيضاً مع التقدير أخذ البعد الثقافي بعين الاعتبار في إطار ولاية البعثة. وفي الواقع، يعد قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) أول قرار يدرج حماية المواقع الثقافية والتاريخية ضمن ولاية عملية لحفظ السلام.

٩٠- ولاحظ الخبير المستقل على وجه الخصوص الرؤية التي عبّر له عنها رئيس الجمهورية بشأن أهمية استناد حقوق الإنسان الحديثة إلى العمق الثقافي للقيم الإنسانية وقيم التسامح التي صقلها المجتمع المالي عبر الزمن بفضل ثروته الثقافية. ومن هذا المنظور، يعد ميثاق ماندا الجديد الذي أعلن عنه مؤسس إمبراطورية الماندينغو في مستهل القرن الثالث عشر في كوروكان فوجا، مصدر إلهام حقيقي للمفهوم المعاصر لحقوق الإنسان، وقد صُنّف هذا الميثاق منذ سنة ٢٠٠٩ كجزء من التراث الثقافي غير المادي للإنسانية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٩١- إن الأحداث المأساوية التي ضربت مالي في شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٢ كشفت النقاب عن هشاشة هذا البلد النامي الذي يملك هيكل حكومية ضعيفة في مواجهة تحالف المصالح الذي عقده المتمرّدون الماليون مع جماعات مسلحة قادمة من الخارج تسترشد بالفكر الجهادي. ومع أن تدخل فرنسا والقوات الأفريقية قد سمح بالتغلب على هذه الجماعات منذ بداية عام ٢٠١٣، فقد احتفظت بقدرتها على شن عمليات إرهابية وحرب عصابات ضد أهداف عسكرية ومدنية في الشمال.

٩٢- وأبرز التحديات التي سيواجهها مالي في عام ٢٠١٤ هي توطيد الأمن في الشمال وتعزيز النظام الدستوري الذي استعاده البلد بفضل الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وستتعيّن على مالي أيضاً تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وبذل جهود حثيثة لإصلاح قطاعي العدالة والأمن. وينبغي فتح حوار صريح مع الجماعات المسلحة التي تحالفت مع الدولة المالية واعترفت بسيادتها وطابعها العلماني ووحدة إقليمها ومع المجتمعات المحلية التي تعيش في شمال البلد، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تسمح بتعزيز الوحدة الوطنية وتهيئة الظروف المواتية لنشر الخدمات الحكومية على كامل إقليم البلد بصورة فعالة.

٩٣- وسلك مالي يانثائه لجنة الحقيقة والعدل والمصالحة طريق العدالة الانتقالية إذ يحاول بذلك تحقيق العدالة مع فرض إجراءات لجبر الأضرار وضمائمات بعدم التكرار تكون لصالح ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في شمال البلد منذ الاستقلال.

باء- التوصيات

١- التوصيات المقدّمة إلى السلطات المالية

٩٤- فيما يخص مكافحة الإفلات من العقاب، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) تعزيز القدرات التقنية والمخصصات المالية والمساعدات اللوجستية المتاحة لفرق المنظومة الجنائية المنخرطة في التحقيقات والملاحقات المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها أعضاء الجماعات المسلحة والقوات المسلحة المالية؛ وضمان حماية القضاة المكلفين بالنظر في القضايا الحساسة، والحرص على أن تُجرى هذه التحقيقات والملاحقات بما يحترم المعايير الدولية؛

(ب) تخصيص موارد عاجلة لتمكين الجهات الفاعلة في القضاء العسكري من إجراء التحقيقات وملاحقة أعضاء قوات أمن الدولة المتورّطين في انتهاكات جسيمة، بمن فيهم أولئك المسؤولون عن عدم التبليغ عن الجرائم المرتكبة قبل الأزمة وأثناءها وبعدها وعن عدم قمعها بحجة أنهم كانوا يطيعون أوامر قيادتهم؛

(ج) التأكد من أن الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي أو أثناء العمليات العسكرية، بما في ذلك أثناء إجراءات الاحتجاز المؤقت العاجلة، يعاملون بإنسانية كما تنص عليه المعايير الدولية ويتمتعون بضمانات تكفل خضوعهم لإجراءات قانونية؛

(د) تسريع انتشار عناصر الشرطة والدرك وموظفي القضاء في مدن وقرى الشمال لتمكين النظام القضائي من أداء عمله مجدداً بما يتفق مع القوانين الوطنية والدولية؛

(هـ) الإقدام على إصلاح النظام القضائي بالتزامن مع إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الجيش والشرطة والدرك وأجهزة أمن الدولة. ولا بد من القيام بهذا النوع من الإصلاحات إن كانت الحكومة المالية تعترم تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب.

٩٥- ويوصي الخبير المستقل لجنة الحقيقة والعدل والمصالحة بما يلي:

(أ) أن تتوخى بلوغ مجموعة من الأهداف الواقعية القابلة للتحقيق في إطار خطة عمل معقولة؛

(ب) أن تضمن مشاركة جميع الجهات المعنية بعملية بناء السلام، ولا سيما النساء والفئات المهمشة؛

(ج) أن تضمن الدمج البنّاء للجماعات المسلحة التي تخلت عن القتال المسلح وأن تثبت التزامها بتعزيز النظام الدستوري في مالي؛

(د) أن تيسّر إعداد خارطة طريق من أجل الأنشطة الرامية إلى بناء السلام بعد انتهاء عمل اللجنة.

٩٦- وفيما يخص مكافحة العنف الممارس ضد المرأة، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية:

(أ) على الحكومة المالية أن تفي بالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تصدر أوامر واضحة عن طريق التسلسلات القيادية ومدونات السلوك (أو ما يكافئها) تمنع أعضاء قوات الأمن والجماعات المسلحة من ارتكاب أعمال عنف جنسية؛

(ب) النظر بصورة عاجلة في ادعاءات العنف الجنسي بغية ملاحقة المعتدين المزعومين؛

(ج) تعيين جهة اتصال مكلفة بالإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات الرفيعة المستوى؛

(د) التعاون مع الأمم المتحدة وتيسير عملها للحرص على احترام هذه الالتزامات؛

(هـ) على السلطات المالية والشركاء الدوليين أن يحرصوا على وصول الأشخاص الذين نجوا من أعمال عنف جنسية إلى خدمات قانونية وطبية فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية وإلى الخدمات اللازمة لإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً؛

(و) على الحكومة المالية ولجنة الحقيقة والعدل والمصالحة أن تفكّرا في مسألة جبر الأضرار الملحقة بالضحايا وبأسرهم باعتماد نهج متعدد القطاعات بدل الاكتفاء بتقديم تعويضات قضائية بحتة.

٢- التوصيات المقدّمة إلى المجتمع المدني

٩٧- يوصي الخبير المستقل المجتمع المدني بما يلي:

(أ) أن يضع استراتيجيات للدعوة إلى اتخاذ إجراءات شفافة ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب؛

(ب) أن يستمر في التحقيق بصورة مستقلة في الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان؛

(ج) أن يعزز الجهود التي يبذلها لتحسين تمثيل فئات الضحايا وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم.

٣- التوصيات المقدّمة إلى المجتمع الدولي

٩٨- يوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

- (أ) أن يعزّز قدرات النظام القضائي المالي ولا سيما بمنحه دعماً هاماً على الصعيد المالي والتقني واللوجستي والأمني. وسيسمح هذا الدعم بجمع الأدلة الكافية لإثبات الجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة المالية في شمال مالي؛
- (ب) أن يدعم المبادرات المالية الرامية إلى إصلاح قطاعات الأمن؛
- (ج) أن يدعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة الأخيرة؛
- (د) أن يعزز الجهود التي يضطلع بها المراقبون المعينون بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وفي الاتحاد الأفريقي، والتي ترمي إلى إثبات الانتهاكات السابقة والحالية وإلى تيسير إعلام السلطات المختصة بالتجاوزات التي يبلغ عنها الضحايا؛
- (هـ) أن يحسّن تنسيق وترشيد الجهود التي يبذلها حالياً شركاء مالي الإقليميون والدوليون من أجل دعم فئات المجتمع المدني المالي؛
- (و) أن يقدم م المجموعات المسلحة زبداً من الموارد لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة المالية من أجل مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية.